برلمانيون: عقبات كثيرة تواجه الاتفاقية طويلة الأمد بين بغداد وواشنطن

بغداد/ هشام الركابي

تواجه الاتفاقية الأمنية، التي يسعى كل من العراق والولايات المتحدة إلى توقيعها هذا الصيف، عقبات كبيرة قد تؤخر أو تعرقل عملية التوقيع، نظراً لإصرار الجانب الأميركي على تضمين الاتفاقية بنوداً تخرق سيادة العراق، كما أشار إلى ذلك نواب في البرلمان.

وابرزت مصادر مطلعة ثلاثة مطالب أميركية تثير حساسية معظم الكتل النيابية في بغداد، وتتمثل بالاحتفاظ بحق احتجاز المواطنين العراقيين مدة غير محددة، وإعطاء حصانة قضائية للمتعاقدين مع القوات الأميركية، وحق هذه القوات في شن هجمات، من دون التنسيق مع الجانب العراقي.

وأشارت مصادر قريبة من رئيس الوزراء إلى أنه يواجه ضغطاً كبيراً من بعض الأطراف السياسية مطالبة إياه بالكشف عن تفاصيل المشاورات مع الجانب الأميركي، والخطط العراقية بشأنها، لكن واشنطن تعارض ذلك بشدة.

وذكرت المصادر أن المالكي حاول إدخال هذه الاتفاقية في صفقة، مع معظم الكتل النيابية المعارضة التي حاورها من أجل إعادتها إلى الحكومة، لكن جهوده باءت بالفشل، بسبب نأي الكتل آنفة الذكر بنفسها عن المشاركة في المباحثات بشأن الاتفاقية المذكورة، التي لا تلقى قبولاً شعبياً.

وكشف استطلاع حكومي لم تنشر نتائجه بعد أن غالبية العراقيين يرفضون بشدة كل أشكال الوجود الأجنبي طويل الأمد في بلادهم.

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري قد دعا الإدارة الأميركية، إلى تقديم تنازلات في مسائل وصفها بالحساسة، ما زالت تعيق الوصول إلى تفاهم نهائي بخصوص الاتفاقية طويلة الأمد بين بغداد وواشنطن.وأوضح زيباري في تصريحات صحفية أن الشعب العراقي يتوقع أن يشهد تغيراً في نمط العلاقة مع الجانب الأميركي، ولاسيما في المسائل السيادية مثل حق الاعتقال مؤكداً أن الاتفاقية لن تكون مقيدة لأي طرف وباستطاعة العراق إعادة النظر في بنودها، أو تغييرها في أي وقت يشاء متوقعاً انتهاء المفاوضات بشأنها أواخر شهر تموز المقبل.وبدأت بغداد وواشنطن المفاوضات بشأن الاتفاقية المذكورة، في الحادي عشر من الشهر الماضي.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن التفاوض بين بغداد وواشنطن يجري بخصوص اتفاقيتين تحددان الروابط المستقبلية بين البلدين، واحدة متعلقة بالقوات الأميركية، والأخرى تحدد إطار العلاقات الدبلوماسية مع بغداد. وقال كمال الساعدي، النائب عن الائتلاف العراقي الموحد في تصريح لـ" المدى" إن مطالب واشنطن في الاتفاقية الأمنية ستجعل الحكومة في حرج وستجردها من استحقاقاتها السيادية.

وأضاف الساعدي، في تصريح لـ"المدى" ، أن هذه المطالب تعد انتهاكا لسيادة العراق إذا لم يتغير شيء في الاحتلال سوى خروج العراق من البند السابع، بينما يبقى العراق يرزح تحت قوانين الاحتلال مدة طويلة.

وأوضح الساعدي نحن نريد من الاتفاقية أن تمنح العراق السيادة الكاملة وأن تكون داعمة للحكومة. من جانبه، قال عبدالخالق زنكنة، النائب عن التحالف الكردستاني، إن واشنطن تحاول من خلال هذه الشروط البحث لتحقيق مصالحها، بينما تحاول الحكومة العراقية أن تحقق السيادة، واضعة مصلحة العراق في سلم أولوياتها.

وأضاف زنكنة، في تصريح لـ"المدى" ، أن مستوى التفاوض إلى الآن هو بين الخارجية العراقية والخارجية الأميركية، وأن بنود هذه الاتفاقية قيد البحث مشيرا إلى أن على العراق أن يكون مستقلاً عندما يدخل هذه المفاوضات.

يذكر أن المجلس السياسي للأمن الوطني، الذي يضم رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان، ونوابهم، وممثلي الكتل السياسية في مجلس النواب، وضع شروط لهذه الاتفاقية: الأول هو عدم إنشاء قواعد عسكرية دائمة للقوات الأميركية في العراق، وأن لا تقدم بغداد أية تسهيلات عسكرية أو حصانة للمتجاوزين من عناصر القوات الأميركية، كما لا يحق اعتقال أي عراقي، من دون إذن أو تنسيق مسبق مع الحكومة أو القوات العراقية.

توقعات تؤشر مروره بمرحلتين من التجاذبات

مسؤولون: إن إقرار قانون النفط والغاز مرهون بالإتفاق بين الكتل السياسية

بغداد / اصوات العراق

قال عدد من المتخصصين بالشأن النفطي والمسؤولين الحكوميين، إن الاتفاق بين الكتل السياسية خاصة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية سيسهم في إقرار مشروع قانون جديد للنفط والغاز.

وكشف المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ: أن النسخة التي أرسلت إلى مجلس النواب من مشروع قانون النفط والغاز "هي نفسها التي اتفق عليها في شباط من عام (٢٠٠٧)."

وذكر الدباغ أن نسخة إقرار القانون " لم يجر عليها أي تغييرات"، مشيرا إلى امكانية مجلس النواب " أن يناقشها أو يجري عليها أي تعديلات قد يراها أعضاء البرلمان."

من جانبه، قال عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب جابر خليفة جابر إن "هناك مسودة لقانون النفط والغاز أرسلت من مجلس الوزارء إلى البرلمان، مطلع الأسبوع الجاري."

وأضاف جابر:أن تلك النسخة "هي نفسها التي اتفق عليها مجلس الوزراء، في شباط (٢٠٠٧)، واعترضت عليها حكومة إقليم كردستان حينذاك."

وتوقع عضو البرلمان أن يمر مشروع قانون النفط والغاز "بمرحلتين من التجاذبات، الأولى هي المرحلة الحالية بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، والأخرى ستكون بين مؤيدي القانون ومعارضيه" داخل مجلس النواب.

وأعرب جابر عن توقعه بأن "يساهم الاتفاق بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، في تسريع مناقشة وتشريع هذا القانون."

وتأخر إقرار مجلس النواب العراقي لمشروع قانون النفط والغاز، الذي أقرته حكومة نوري المالكي وأحالته على البرلمان في تموز من العام الماضي، بسبب معارضة عدة قوى برلمانية وسياسية مؤثرة للقانون.

وتقول تلك القوى المعارضة إن المشروع يعطي "امتيازات" غير مسبوقة للمستثمرين الأجانب في إقامة المنشآت والمصافي النفطية، ويسمح باستثمارها لفترات تصل إلى (٥٠) عاماً، وإنه يكرس سيطرة الأقاليم على الثروات المملوكة لكل الشعب العراقي.

من جانبها، أوضحت وزارة النفط أنها تنتظر "الاتفاق السياسي" من أجل تشريع قانون النفط والغاز.

وقال عاصم جهاد، المتحدث باسم الوزارة، إن اللجنة الإقتصادية في مجلس الوزراء "هي المسؤولة عن التعديلات"، مشيرا إلى أن وزارة النفط " أعطت ملاحظاتها (على المشروع)، وهي بانتظار الاتفاق السياسي" لإقرار القانون.

وأضاف "وزارة النفط مع أي تغيير يصب في مصلحة الإقتصاد العراقي."

تزامناً مع اليوم العالمي لحرية الصحافة

العراق يتصدّر قائمة (الإفلات من العقاب) للجرائم الموجهة ضد الصحفيين

بغداد / المدى

تصدر العراق قائمة وضعتها اللجنة الدولية لحماية الصحفيين باسم (مؤشر الإفلات من العقاب) والتي ضمت ١٣ دولة ديمقراطية هي من بين أسوأ الدول في العالم في ملاحقة قتلة الصحافيين والإعلاميين حيث فشلت حكومات هذه الدول في معاقبة هؤلاء القتلة.

واحتل العراق المرتبة الأولى في القائمة وجاءت بعده دول سيراليون والصومال وكولومبيا وسريلانكا والفلبين وأفغانستان ونيبال وروسيا والمكسيك وبنغلاديش وباكستان والهند.

وفي مؤتمر صحفي عقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك الأربعاء الماضية أصدرت اللجنة تقريراً عن الدول التي يفلت فيها مرتكبو جرائم قتل الصحفيين من العقاب، قال المدير التنفيذي جول سايمون إن "العراق يتصدر قائمة الدول التي يتكرر فيها قتل الصحفيين".

وأضاف آن "الدول الثلاث الأولى التي تتصدر القائمة، والتي لم تكن مفاجأة، هي العراق وسيراليون والصومال وهي دول عانت من صراعات وفي بعض الأحيان تداعى فيها حكم القانون"، مشيراً إلى أن "القائمة تضم كذلك تسع دول أخرى تعد من الديمقراطيات في العالم".

وبين سايمون أن "ما تفتقده تلك الديمقراطيات في أغلب الأحيان هو الإرادة السياسية اللازمة للتعامل مع القضية وتخصيص الموارد الضرورية لتقديم المعتدين على الصحفيين إلى العدالة"، مضيفا "في كل مرة يقتل فيها صحفي ويسمح للقاتل الهروب بفعلته فان ذلك يبعث إشارة مرعبة إلى الصحافة والى آخرين بأنهم يمكن أن يقوموا بإيذاء الصحفيين".

ودعا الحكومات في هذه القائمة إلى أن "تفعل المزيد لإظهار التزام حقيقي لحرية الصحافة"، لأن "التشدق بالكلام لن يساعد على إنقاذ أرواح الصحفيين".

كما دعا سايمون إلى "العمل من خلال تحقيقات شاملة وملاحقات قضائية قوية لكل جرائم قتل الصحفيين".

وللتعرف على مدى تصاعد أعمال العنف ضد الصحفيين حول العالم كشف تقرير اعده مرصد الحريات الصحفية "تزايد حالات الانتهاكات ضد الصحفيين بنسبة ٦٠ ٪ عن العام الماضي بواقع انتهاك واحد كل٤٣ ساعة" مسجلاً ١٩٧ انتهاكاً ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

وقال التقرير الذي أعده المرصد بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي نشر مؤخراً، ان عمليات الرصد المنظم للانتهاكات المسجلة ميدانياً او عبر بلاغات مباشرة من الضحايا خلال الفترة مابين ٣ ايار ٢٠٠٧ و ٣ ايار ٢٠٠٨ أشارت الى تصاعد عمليات الاعتداء على الاعلاميين بالضرب وبمختلف اشكال الاهانة من الاجهزة الامنية وعناصر الحمايات الخاصة ومنع الاعلاميين من تغطية الاحداث الساخنة خاصة التفجيرات.

واشار التقرير الى ان المرصد "سجل خلال الفترة المذكورة بسجله (١٩٧) انتهاكا ضد الصحفيين ومؤسسات اعلامية".

ومن الانتهاكات التي اوردها التقرير الى " القضية التي مازالت تشكل الخطر الاكبر على حياة الصحفيين هي عمليات الاغتيال التي وصلت خلال فترة الاحصائية المعدة الى ٣٧ عملية " مضيفا بان اثنين منهما "كانتا على يد القوات الامريكية ".

واشار مرصد الحريات الصحفية في تقريره الى " الاستمرار في عدم الاخذ بالحسبان خطورة عمليات الاغتيال تلك من قبل السلطات الامنية "

وقال انه "لم يلمس وجود اي تقدم في هذا الجانب على الرغم من ان تلك السلطات سبق واعلنت انها تمتلك ادلة ملموسة تدين جهات بعينها متورطة في استهداف الصحفيين" .

ولفت الى ان "عمليات قتل الصحفيين غالباً ماكانت ترافقها حالات اختطاف تسبق ذلك حيث تعرض (١٣) صحفياً و معاوناً إعلامياً لعمليات اختطاف من قبل مجهولين ،اطلق سراح ستة منهم بعد ان تعرضوا للضرب او التعذيب بسبب مهنتهم وقتل ستة آخرون فيما لايزال واحد منهم مجهول المصير".

واتهم التقرير السلطات العراقية بأنها "تسعى للسيطرة على التدفق الحرللمعلومات" وذلك بعد ان "تعرض (٨٨) صحفياً لاعتداءات و منع من ممارسة عملهم الصحفي من قوات الامن العراقية بمختلف تشكيلاتها".

واتهم التقرير المسؤولين الحكوميين بإساءة "استخدام قوانين التشهير من أجل إسكات التقارير الانتقادية التي وجهها الصحفيون لهم" مشيرا الى "تسع دعاوى قضائية اقيمت ضد صحفيين و مؤسسات اعلامية ، لم تحسم اغلبها حتى الآن".

وقال ان ذلك ياتي "على الرغم من وجود قوانين سارية المفعول لا تجيز عمليات اعتقال الصحفيين او مقاضاتهم الا بموافقة رئيس الوزراء ، و هذا ما لم يحدث في اي من هذه القضايا".

وذكر التقرير بان المؤسسات الاعلامية "لم تكن في مأمن من عمليات الدهم و اقتحام القوات العسكرية العراقية و الامريكية " حيث سجل مرصد الحريات الصحفية" خمس حالات من هذا النوع تقاسمتها هذه القوات بالتساوي ،من دون أوامر قضائية تبرر تلك االعمليات والعبث بالمقتنيات وارهاب العاملين في تلك المؤسسات و مصادرة وثائقها و أرشيفها الصحفي كما حصل لمؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون العام الماضي".

وأوضح التقرير ان اكثر مارصد من انتهاكات لهذا العام كان من قبل الاجهزة الامنية .

ولاحظ التقرير ان "البعض من عناصر تلك الاجهزة لم يمتثل لأوامر وتعليمات رئيس الوزراء نوري المالكي الصادرة في ٤ شباط الماضي بشأن تسهيل مهمة الاعلاميين"

وذكر التقرير بأن "سلسلة من الاعتداءات ظلت تمارس ضد الصحفيين من قبل قوات الامن العراقية وكانت بمجموعها تمر بلا عقاب ومن دون إجراء تحقيقات تذكر فيها".

ودعا التقرير الى سن قانون "يسهل الوصول للمعلومات".

واعتبر ان "بغياب هذا القانون عمدت الاجهزة الحكومية لاعتبار المناطق التي تجري فيها عمليات عسكرية مناطق مغلقة على الاعلاميين برغم الحاجة وحق الراي العام في الاطلاع على ما يجري في هذه المدن والاحياء على الصعيدين الامني والانساني، وهذه السياسة تشابه التطبيقات السيئة لإنظمة الطواريء في بعض البلدان وتتقاطع مع مبدأ الحريات التي أقرها الدستور العراقي".

وابدى مرصد الحريات الصحفية "استغرابه من تغاضي النظر الذي تبديه القوات العسكرية العراقية و الامريكية للقوانين الدولية التي تكفل حماية الصحفيين الذين يؤدون مهماتهم في مناطق النزاعات المسلحة من كل اشكال العنف المتعمد طالما انهم لا يشاركون في الاعمال العدائية".

يذكر ان مرصد الحريات الصحفيية منظمة مستقلة تعنى برصد الانتهاكات والخروقات التي تطول الصحفيين والإعلاميين بأنواعها كافة وبمختلف أشكالها وأسبابها .

في الذكرى الخامسة لجريمة نهب المتحف العراقي

مؤتمر علمي عن الآثار العراقية وسبل حمايتها في المعهد الشرقي بشيكاغو

الناصرية /حسين العامل

عقد على قاعة كراهام سكول في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الامريكية مؤتمرا علميا حول الآثار العراقية وسبل حمايتها نظمه المعهد الشرقي في شيكاغو تزامناً مع الذكرى السنوية الخامسة لتعرض المتحف العراقي للنهب والسرقة.

ذكر ذلك لـ (المدى) مفتش آثار ذي قار السابق عبد الامير الحمداني الذي شارك باعمال المؤتمر الذي حضره مندوب السفارة العراقية في واشنطن وممثلون عن منظمات اليونسكو وصندوق التراث العالمي ومنظمة (انقاذ الآثار للجميع) وعدد كبير من المهتمين بالآثار والتراث واوضح قائلا: تضمنت مقررات أعمال المؤتمر إلقاء محاضرات قدمها كل من البرفسور مكواير جبسن المتخصص في آثار بلاد وادي الرافدين في جامعة شيكاغو والبروفسورة اليزابيث ستون الاستاذة في جامعة ستوني بروك في نيويورك والمفتش الآثاري عبدالامير الحمداني من هيئة الآثار العراقية والبروفسور جون رسل استاذ الفنون القديمة في جامعة ماسيوشوتس والدكتور دوني جورج المدير السابق لهيئة الآثار العراقية والمتحف العراقي والاستاذ في جامعة ستوني بروك حالياً وبيتي جرستنبليث، استاذة القانون في جامعة دي بول في شيكاغو ومديرة برنامج دي بول، كما تضمنت اعمال المؤتمر تقديم عروض مصورة عن الدمار الذي لحق بالتراث الثقافي في العراق ، و معرض صور عن العراق وجولة في كاليري الآثار العراقية المعروضة في قسم آثار الشرق الادني لمتحف المعهد الشرقي والتي حصل عليها المتحف من تنقيباته السابقة في العراق. واضاف مفتش آثارذي قارالسابق وقد كان اول المتحدثين البرفسور مكواير جبسن المتخصص في آثار بلاد وادي الرافدين في جامعة شيكاغو والذي كان قد أشرف على التنقيب في مدينة نيبور(نفر) في قضاء عفك / محافظة الديوانية لعدة مواسم بدءاً من منتصف ستينيات القرن الماضي إضافة الى المسوحات التي أجراها في المنطقة الممتدة بين كيش وبابل. استعرض في بحثه (نهب العراق في السياق) تاريخ العراق عبر العصور ثم عرج على حجم الدمار الذي لحق بالمؤسسات الثقافية في العراق من المكتبات والمتاحف اثر الفوضى التي عمت العراق بعد نيسان ,٢٠٠٣

ثم تلته في ثاني فعاليات المؤتمر البروفسورة اليزابيث ستون الاستاذة في جامعة ستوني بروك في نيويورك،وهي كذلك قد اجرت تنقيبات في مدينة مشكان- شابير(تل الضواري) في قضاء الشوملي/ محافظة بابل. أستند العرض المصور الذي قدمته (نهب المواقع الآثارية .. تدمير التراث الثقافى فى العراق)، على الصور الجوية حيث ابرزت من خلالها ،حجم الدمار الذي لحق بالمواقع الآثارية في المنطقة ما بين بابل واور قبل وبعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وحجم الحفريات غير المشروعة التي يخلفها لصوص الآثار سنوياً في تلك المواقع. لقد تحدثت بالارقام عن مساحة النهب واجملتها بنحو ١٧ كم٢ من مجموع المساحة الكلية لتلك المواقع والبالغة ١٠١ كم٢ ،في حين لم يبلغ المنقب منها بشكل علمي وعلى مدى الاعوام المئة الماضية ،أكثر من ١٢ كم٢ .

وفي سياق فعاليات المؤتمر قدم عبدالامير الحمداني من هيئة الآثار العراقية حيث بين في ورقته الموسومة (حماية وتوثيق المواقع الآثارية في جنوب العراق) شارحاً ما حصل للمواقع الآثارية في جنوب العراق(محافظة ذي قار نموذجا) من عمليات نهب وسرقة منظمة بعد الحرب الاخيرة. ثم استعرض الدور الذي قامت به مفتشية الآثار في الناصرية من جهود لحماية وحفظ تلك المواقع من خلال تنسيق عملها مع قوات متعددة الجنسية والشرطة العراقية في تسيير دوريات الحماية في الفترة التي اعقبت الحرب الى ان تم تشكيل قوة حماية الآثار من ابناء المحافظة في نهاية عام ٢٠٠٤ ، اذ اضطلعت هذه القوة بمهمة الحماية والمراقبة. ثم بين نوعية القطع الآثارية المسترجعة من ايدي اللصوص والمهربين، أو تلك القطع التي أعادها المواطنون طواعية إستجابة لفتوى المرجع الديني السيد علي السيستاني بضرورة الحفاظ على الأرث الحضاري وعدم جواز نبش ونهب الآثار. وخلص المحاضر في ورقته الى ماقام به فريق الآثاريين في الناصرية من مسح وتوثيق وتصوير للمواقع الاثرية والابنية التراثية باستخدام تقنيات حديثة ورسم وتحديث الخرائط اضافة الى إجراء مسح لمناطق الاهوار.

أعقبه في الحديث البروفسور جون رسل استاذ الفنون القديمة في جامعة ماسيوشوتس والذي اجرى تنقيبات في نينوى(تل قوينجق)،ومستشار الشؤون الثقافية السابق في سلطة التحالف المؤقتة في العراق إلذي استعرض في ورقته (الجهود المبذولة لحمايه المواقع الآثارية في العراق ،٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) فترة عمل سلطة التحالف السابق مع هيئة الآثار العراقية في مجال حفظ وحماية التراث الثقافي في العراق إضافة الى خطط المركز الثقافي الامريكي الذي يتولى إدارته في المجال المذكور.

ثم تحدث الدكتور دوني جورج المدير السابق لهيئة الآثار العراقية والمتحف العراقي والاستاذ في جامعة ستوني بروك حالياً،في محاضرته عن (آخر تطورات النهب الذي طال المتحف الوطني العراقي في بغداد وجهود اعادة وحفظ وصيانة القطع الآثارية) حيث تطرق الى جريمة نهب وسرقة المتحف العراقي،و حجم الدمار الذي لحقه وعدد القطع الآثارية المسروقة منه وتلك التي استعيدت او جرت اعادتها أو التي ضبطت في المنافذ الحدودية ومطارات عدد من بلدان الجوار او في اوربا وامريكا، ومن ابرزها تمثال الملك السومري ايناتم حاكم دويلة لكش ، الذي ضبطته سلطات الكمارك في مطار نيويورك والموجود حالياً بعهدة السفارة العراقية في واشنطن.

وكان آخر المتحدثين في المؤتمر، بيتي جرستنبليث، استاذة القانون في جامعة دي بول في شيكاغو ومديرة برنامج دي بول حول قانون التراث الثقافي.. حيث تناولت في محاضرتها (الجوانب القانونية لحماية الممتلكات الثقافية للشعوب ،خلال فترات الصراع والحروب ،والسيطرة على سوق نهب الآثار) وقد جرى التركيز في المحاضرة على التفاصيل القانونية لميثاق لاهاي ١٩٧٠ المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية وكذلك بروتوكول عام ١٩٥٤ (الفصل الأول: المادة ٥)، والتي تغطي فترات الاحتلال، وعن حق العراق في استعادة تراثه الحضاري المنهوب.

وفي مجال العمل الحكومي عرض العراق سبلاً جديدة لاستعادة الاف الكنوز التي لا تقدر بثمن والتي نهبت من المواقع الآثارية والمتاحف منذ الغزو الأميركي بما فيها حظر بيع الآثار.

وقال مستشار وزارة السياحة والآثار بهاء المياح ان القوات متعددة الجنسية أحدثت اضراراً كبيرة بمواقع تاريخية هامة اثناء الاحتلال ويسمح الان للمزايدين الأميركيين بالاتجار بحرية في التحف المسروقة.

مضيفاً: ان مواقع مهمة مثل بابل كانت ضحية للنهب والاضرار من فترة طويلة ولكن المشكلة ساءت اكثر منذ القتال في عام ٢٠٠٣ والفراغ الامني الذي اعقب ذلك.

وقدم المياح مصوراً بالشرائح يؤرخ للأضرار التي لحقت ببابل وأور وكيش واماكن اخرى على يد المسلحين وقوات الاحتلال.

ويعتقد خبراء ان الكثير من اعمال النهب كانت منسقة مع ارتفاع حاد في نشاط تهريب الآثار قبل الاحتلال الأميركي مباشرة عندما بدا الامن متراخياً وفي الاشهر التي اعقبت الحرب.

ووفقا لما ذكره المياح فإن الطريقين الرئيسيين لخروج الآثار المنهوبة من العراق هما عبر الاردن والضفة الغربية واسرائيل ثم الاتجاه الى اوروبا أو من خلال الامارات العربية المتحدة ودبي والدول المجاورة ثم الاتجاه ثانية الى اوروبا.